

مقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد ...

تسعى كثيرٌ من دول العالم باذلةً كل جهودها لتضييق الفجوة المعرفية الآخذة في الاتساع بينها وبين الدول المتقدمة؛ ولاسيما في ظل التغيرات الحضارية المتسارعة والتطورات المعرفية المتلاحقة، التي يعيشها العالم المعاصر والتي أدت إلى ظهور ما يُسمى بالعولمة.

والنظام التربوي والتعليمي لأي دولةٍ هو ركيزةٌ أساسيةٌ في سباق التقدم ومواجهة تحديات المستقبل؛ والحفاظ على هوية الإنسان الثقافية ومصادرها، فالتعليم هو أحد أهم حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة منذ نشأتها، وتسعى الحكومات المختلفة إلى التجديد المستمر للنظم التعليمية وتطويرها حتى تتمكن الأجيال المتتالية من مواجهة التحديات المستقبلية التي ستقرضها عليهم المتغيرات العالمية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي يموج بها العالم حالياً.

ويتطلب ذلك سياسات تعليمية تركز على تنمية الموارد البشرية وبناء الشخصية المتكاملة وإيجاد آليات جديدة لضمان جودة الممارسات التعليمية والإدارية، والتنسيق بين أجهزة وزارة التربية والتعليم المركزية والأجهزة المحلية، وتتصف بالديناميكية والمرونة وقابلية التطبيق، وأن تكون وظيفتها تفسيرية وتوجيهية، وأن يتم بناؤها في

ضوء أهداف متفق عليها، كي يمكن رسم وتحديد خطط وإجراءات تحقيقها.

وقد شهدت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء مع نهايات القرن العشرين موجات متتالية من حركات الإصلاح والتطوير الإداري والتربوي، بهدف تحسين الفعالية المدرسية، من خلال السعي نحو مزيد من اللامركزية في إدارة التعليم، وجعل المدرسة وحدة إدارية قائمة بذاتها، تعمل تحت قيادة واعية تصنع قراراتها بحرية واستقلالية، وتعزز من قدرات معلميه، وتشارك في إعداد مقاييس جديدة لتقويم أداء كافة العاملين فيها ومساءلتهم، وتأخذ بأراء المشاركين في تحقيق التقدم الدراسي وتجويد مخرجاتها التعليمية.

فالتطوير والتجديد التربوي عملية مستمرة تفرض وتيرتها عملية التغير المتسارع في مختلف مجالات الحياة مما يتطلب تعزيز النظام والبنى التنظيمية، وكافة عناصر ومكونات البيئة التعليمية الملائمة لتعليم ذي جودة تتناسب مع متغيرات القرن الحادي والعشرين، ويتم ذلك من خلال عملية تشاركية بين كافة مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة والأهلية، مع أهمية تعزيز دور الأسرة في تعزيز قدرات الأبناء على التعامل مع تحديات القرن، ومتابعة مستجدات سوق العمل على الصعيدين المحلي والدولي ومواءمة برامج التعلم المختلفة بما يتوافق مع هذه المستجدات، حيث يتميز عالم اليوم بتوسع معرفي؛ لذلك وجب على النظام التربوي تطوير مناهجه بحيث يتم تخطيط خبرات التعلم لتستوعب مواقف التعلم داخل المدرسة وخارجها.

كما تعد التغيرات التكنولوجية المتسارعة مصدراً مهماً لدعم خبرات التعلم وتطوير دور المدرسة خلال القرن الحادي والعشرين، مع الاعتزاز بالموروث الثقافي والهوية الوطنية الذي يعتبر مكوناً رئيسياً من مكونات التعليم والتعلم في القرن الحادي والعشرين، وعلى المدرسة أن تولي اهتماماً خاصاً بتعزيز قيم

المواطنة في نفوس المتعلمين، كما أن تمكين المُتعلّم من اكتساب كفايات القرن الحادي والعشرين يتطلب التركيز على المتعلّم باعتباره مفكرًا وعنصرًا نشطًا في تخطيط وتطبيق وتقويم خبرات التعلّم.

ونؤكد في هذا الإطار على ضرورة بناء نظام تعليمي وطني عام للكفايات وفق الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع وسوق العمل، وإيجاد خطط تطويرية متكاملة تشمل المعلم والمتعلم والبيئة المدرسية والمناهج والأنشطة التربوية القائمة على الممارسة والتطبيق، وتطوير خبرات التعلّم ذات الصلة بتنمية قيم المواطنة وغرسها لدى المتعلمين، والتقويم وفق متطلبات الكفايات المراد تحقيقها، وتطوير المبنى المدرسي بما يعزز كفايات القرن الحادي والعشرين، وتشجيع الإدارات المدرسية على المبادرة في حل المشكلات والتحديات التي تُرصد في البيئة الصفية والمدرسية، وبناء شراكة مجتمعية فاعلة لدعم الخطط التطويرية وتأمين متطلبات تنفيذها.

هذا بالإضافة إلى بناء مجتمعات التعلّم المهنية، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري كمصدر أساسي للتنمية المستدامة وتوظيف التقنية الحديثة في كافة عمليات التطوير المهني وتحقيق القيمة التنافسية وفق المعايير المعتمدة للتطوير والتدريب.

ويأتي هذا الكتاب كمحاولة متواضعة، وباكورة سلسلة نظم التعليم -أعان الله على استكمالها- كفكرة لرصد ملامح النظم التعليمية المختلفة وتطورها، ومصدر لتجارب الدول في مجال إصلاح وتطوير المؤسسات التعليمية، بغية أن يكون مصدرًا معرفيًا للباحثين والتربويين وصانعي السياسات التعليمية والقائمين على إدارة المؤسسات التعليمية، بحيث يمكن الاستفادة منه عند التخطيط للنهوض بمستوى جودة أداء منظومة التعليم الوطنية ومخرجاتها بما يواكب ما يسود العالم المحيط بها من تغيرات وتطورات في إدارة نظم التعليم.

ولذا يأتي الكتاب في أربعة فصول تبدأ برصد الإطار المفاهيمي والمنهجي

لنظام التعليمي: حيث يتناول المفهوم - السمات - الركائز، ثم عرض لملامح ثلاثة نظم تعليمية من دول قارة آسيا هي: الصين، والهند، وماليزيا، والتي تسمى النمر الآسيوية، لما شهدته هذه الدول من التحولات الاقتصادية والسياسية وتزايد نفوذها الاقتصادي عامًا بعد آخر، فالصين والهند وهما الدولتان الصاعدتان بقوة على المسرح العالمي والمرشحتان للعب دور أكثر تأثيراً على الساحة الدولية، وماليزيا دولة مرشحة للصعود الاقتصادي خلال السنوات القادمة لنجاحها بامتياز في عملية التنمية والنهضة وبراعتها في مواجهة التحديات التي واجهتها، كما أنها تولي اهتماماً شديداً بقيمتي العلم والعمل.

وأخيراً يسعدنا ويسرنا أن يحظى هذا الجهد المتواضع باهتمام القائمين على تخطيط المنظومة التعليمية الوطنية، ووضع سياساتها، وإدارة مؤسساتها، وأن تستفيد منه الفئات المختلفة من التربويين، ولعله يسهم في إيجاد نظام تعليمي فعال، ونسأل الله أن يكون خير منهل لطلاب العلوم التربوية والأكاديمية.

• والله ولي التوفيق ،،،

المؤلفان

إهداء

إلى الذين يحملون شعلة فكرٍ وهَّاجة، ومصاييحَ علمٍ وضَّاءة، فيبددون
بشُعاعها ظُلُمَةً ليلِنَا البَهِيم، ويعبُرُون بنورها نحو طريقنا القويم.....
إلى كل أمينٍ على رسالة العلم والنور مقتدٍ برسول الرحمة والخير.....
إلى كل مُربٍّ سائرٍ في درب الهدى عالماً كان أو باحثاً قائداً كان
أو معلماً سياسياً كان أو أديباً
إلى لآلئِ الأمل إلى حاملي شموع التفاؤل والعلم والثقافة.... إلى قناديل
المستقبل

إلى من يؤمنون بأنه لن تتقدم أمة دون اهتمام أبنائها وقاداتها بالتعليم
إليهم جميعاً نهدي هذا الجهد

المؤلفان

شكر بحجم الكون

إلى فريق قسم الترجمة

بمؤسسة إبداع للترجمة والنشر والتوزيع

على مساعداتهم وجهودهم المثمرة في الترجمة